

تقرير

منذ مدّة، تبدو مصر منتهجة سياسة مختلفة حيال الصراع الدائر على ارض جارتها الغربية، سياسة يبدو عمادها الحلّ السياسي. بعدما كانت القاهرة معتقدة بإمكانية الحسم العسكري على مدار عامين، أسباب كثيرة دفعت بالمصريين إلى إجراء هذه المراجعة. لعلّ أبرزها انعكاسات الصراع على الامت القومي للبلاد، وافتتاح الأراضي الليبية على تحذلات كبيرة من اطراف منافسة

مراجعة مصريّة للأزمة الليبيّة تعزير المسار السياسي... أوّلاً

القاهرة – **رمزي باشا**

ليس الفراغ الذي نيسم السياسة الخارجية المصرية منذ 2011 حتى 2014، وحده، السبب في الإخفاق الحادّ في طريقة التعامل مع الأزمة الليبية، التي شكّلت منذ اليوم الأول مصدر قلق أمني مباشر.

أحد أبرز الملفّات على طاولة مكتب الرئيس عبد الفتاح السيسي مباشرة، وعبر اللواء عباس كامل (كان مدير مكتب السيسي قبل أن يصبح وزيراً للخارجيات) الذي لا يزال يشرف على هذا الملف حتى الآن، بل أجرى زيارات بصفتها مبعوثاً للرئيس ليحمل رسائل منه إلى أطراف الأزمة. صحيح أن هناك ثوابت مصرية في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها، مثل رفض التدخل الأجنبي، لكن القاهرة صارت تتدخّل تارةً وتتخسّى أخرى، وخاصة خلال المراحل الانتقالية، ما يشير إلى حالة من التخنّن إزاء البلد الجار. لكن منذ وصول السيسي، صار الملفّ بارزاً على أجندة الرئيس، وخاصة

تقرير

تخبّط الدولة في مصر: القطار السريع نموذجاً

على رغم اقتراب موعد نقل المقاز الحكوميّة المصرية إلى العاصمة الإدارية الجديدة منخسف العام الجاري، فإن حالة التخبّط لا تزال سائدة في جوانب كثيرة، وخصوصاً منها تنظيم عملية الانتقال وكلفتها التي ستتحكّلها الدولة، وإستكمال المشاريع الجاري العمل عليها من أجل توصيل مرافق الحياة إلى

فكّث القاهرة المقد هم الصين واتفقت مع «سيمنز» الألمانية لتنفيذ المشروع

المنطقة، فضلاً عن «فلتر» العاملين الذين سيُنقلون إلى الموقع الجديد. في الشقّ الحكومي، يجري اختيار الموظفين وفق اختبارات جهاز التنظيم والإدارة تمهيداً لتوزيعهم على الوحدات السكنية التي سيجترونها على شراؤها بتسهيلات في المنطقة المتاخمة للعاصمة حتى يكونوا قريبين من عملهم. أمّا في شقّ الخدمات، فلا تزال أمور كثيرة غير واضحة المعالم. مغايل التخبّث على تفاصيل كثيرة



دعمت مصر التمرّد على «الوفاق»، بعد أقلّ من عامين على «اتفاق الصخيرات» (أ ف ب)

يمكن تجنّب تلك المعارضة بترشيح أسماء أخرى أكثر مقبولة، لكن كامل وثق بحفتر وفُضّل دعمه على حساب منافسيه الذين جرى إبعادهم واحداً تلو الآخر بدعم مصري زاد الهوة بين القاهرة والقبائل. فضلاً عن حكومة «الوفاق الوطني» بقيادة فائز السراج الذي لم يجد ترحيباً مصرياً ماثلاً لما وجده حفتر ورئيس البرلمان، عقيلة صالح، في البداية. لمست «الوفاق» أتحياناً مصرياً كبيراً ضدها، ليس بسبب التصريحات عن «دعم الجيوش الوطنية في

البلاد العربية للحفاظ على وحدة الأراضي»، بل لأسباب أخرى في مقدمتها سماح حفتر للقاهرة بلعب دور أكبر في الشأن الداخلي، وهو ما تزامن مع توجّهات تركية نحو استعادة العلاقات مع طرابلس، أيضاً مقاطعة «الرباعي العربي» لقطر، لخفّز «المحروسة» القفّز إلى مرحلة أخرى هي مساندة الشرق عسكرياً ومالياً مع الإمارات وتدفّعه إلى تعزيز قواته للفرص وجوده على الساحة كطرف في أيّ ليبيّا. هكذا، دعمت مصر التمرد على «الوفاق» بعد أقلّ من عامين

عدة رفضت التخلي عنها، إلى جانب المساعدات غير المحدودة من أقرّة التي سعت إلى إثبات حضورها على الأراضي الليبية من أجل أهداف مستقبلية ارتبطت بالاقتصاد في المقام الأول، وتحديدًا إنعاش خزائن البنك المركزي التركي التي عانت من تراجع حادّ.

على مدار أكثر من ثمانية أشهر، أخفق حفتر في السيطرة على طرابلس، على رغم أنّه كان قاب قوسين أو أدنى من الوصول إليها، وتحدّث عن ذلك مراراً. هذا الإخفاق



ميداننا والمليشيات المتحالفة معه، ما غطّل المسار السياسي كلياً. لم تجد «الوفاق» بديلاً من تركيا التي دعمتها بالسلاح والمال علناً، على عكس الدعم غير العلنّ من الخليج ومصر لحفتر باستثناء الحشد السياسي والإعلامي، لقطع القاهرة أواصر الصلّة مع طرابلس لأكثر من عامين، باستثناء بعض الاتصالات المخابراتية المحدودة. لم تطلع أبداً السياسة المصرية والخليجية في التعامل مع «الوفاق» لأسباب، أهمّها النفوذ الذي تتمتع به لدى قبائل

على «اتفاق الصخيرات»، أملة إقصاء السراج ومن خلفه تيار الإسلام السياسي من المشهد كلياً. إلى جانب ذلك، ساندت تحركات صالح وحفتر، مع تزامن مع توجّهات تركية نحو استعادة العلاقات مع طرابلس، أيضاً مقاطعة «الرباعي العربي» لقطر، لخفّز «المحروسة» القفّز إلى مرحلة أخرى هي مساندة الشرق عسكرياً ومالياً مع الإمارات وتدفّعه إلى تعزيز قواته للفرص وجوده على الساحة كطرف في أيّ ليبيّا. هكذا، دعمت مصر التمرد على «الوفاق» بعد أقلّ من عامين

عدة رفضت التخلي عنها، إلى جانب المساعدات غير المحدودة من أقرّة التي سعت إلى إثبات حضورها على الأراضي الليبية من أجل أهداف مستقبلية ارتبطت بالاقتصاد في المقام الأول، وتحديدًا إنعاش خزائن البنك المركزي التركي التي عانت من تراجع حادّ.

على مدار أكثر من ثمانية أشهر، أخفق حفتر في السيطرة على طرابلس، على رغم أنّه كان قاب قوسين أو أدنى من الوصول إليها، وتحدّث عن ذلك مراراً. هذا الإخفاق

تقضي السياسة الجديدة باحتواء الأطراف الليبية كافة بمن فيهم ممثلو الإسلام السياسي

لا يمكن إنغاله. المحادثات العسكرية التي أفضت إلى وقف إطلاق النار بموجب «اتفاق جنيف»، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لكن مصر، بسبب مواقف وتصريحات سابقة، بقيت وسيطاً غير محايد من وجهة نظر أطراف عدّة في ليبيا، ولا سيما مع معاداتها الواضحة للإسلام السياسي الذي يشكّل جزءاً من المجتمع لا يمكن إنغاله.

لم يكن يتخلّله بغيره، وإنما بسبب الأنظمة التي وقفت خلفه ورفضت أن تعلن دعمه بالسلاح، على غرار ما فعلت تركيا. أدركت مصر متأخرة أن الحلّ العسكري لن يجدي نفعاً، وأنّ المفاوضات والأتخراط فيها هما الحل، ما أعاد الوصال المنقطع مع «الوفاق» قبل «مؤتمر برلين» مطلع العام الماضي، ليستمرّ التواصل المقطع بين حين وآخر على مستويات أعلى، لكن القاهرة أخفقت في دعوة ميداننا والمليشيات المتحالفة معه، ما غطّل المسار السياسي كلياً. لم تجد «الوفاق» بديلاً من تركيا التي دعمتها بالسلاح والمال علناً، على عكس الدعم غير العلنّ من الخليج ومصر لحفتر باستثناء الحشد السياسي والإعلامي، لقطع القاهرة أواصر الصلّة مع طرابلس لأكثر من عامين، باستثناء بعض الاتصالات المخابراتية المحدودة. لم تطلع أبداً السياسة المصرية والخليجية في التعامل مع «الوفاق» لأسباب، أهمّها النفوذ الذي تتمتع به لدى قبائل

كذلك، لم تنجح مصر في إقناع المجتمع الدولي بأنّ شرعية «الوفاق»، لأنّ «الصخيرات» الذي أواصر الصلّة مع طرابلس لأكثر من ثمّخضت عنه هذه الحكومة لا يزال قائماً مع أن الهدف منه لم يتحقّق بعد، فضلاً عن أن اشتراط مدة عامين للحكومة كان مرهوناً بمنحها الثقة من مجلس النواب، وهو ما لم يحدث

حتى اليوم مع عجز المجلس عن الاجتماع بكامل تشكيلته منذ 2014، الأمر الذي يعني أنّه مع غياب البدائل المطروحة للتسوية تبقى «الوفاق» ذات شرعية أمام المجتمع الدولي، حتى في ظلّ الضغوط العربية على أطراف عدّة؛ في مقدمتها فرنسا، وإلى جانب الإخفاقات السابقة، لم تفلح السياسة المصرية في الاستفادة حتى من أوقات الاضطراب والابتعاد التي تسبّبت فيها أوضاع تونس والجزائر عن الملف الليبي. حتّى المباحثات التي تباشرها البعثة الأممية بالإنابة ستيفاني ولييامن، تجريّ في تونس على رغم استضافة القاهرة جزءاً من المفاوضات العسكرية التي أفضت إلى وقف إطلاق النار بموجب «اتفاق جنيف»، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لكن مصر، بسبب مواقف وتصريحات سابقة، بقيت وسيطاً غير محايد من وجهة نظر أطراف عدّة في ليبيا، ولا سيما مع معاداتها الواضحة للإسلام السياسي الذي يشكّل جزءاً من المجتمع لا يمكن إنغاله.

تقف الدبلوماسية المصرية أمام سياسة جديدة في ليبيا تحاول بها معالجة إخفاقات السنوات الماضية، وهي قائمة على احتواء الجميع بما فيها تيارات الإسلام السياسي و«الوفاق» التي قد يصل رئيستها إلى القاهرة في زيارة رسمية يستقبله فيها السيسي بعد زيارة سريّة نهاية العام الماضي، وسط محاولات لإعادة التموّض في ليبيا والتماهي مع مختلف الأطراف. وخلال الأسابيع الماضية، عدّلت مصر خطاها الإعلامي تجاه طرابلس، فلم يعد وزير الداخلية هناك، فتحي باشاغا، «إرهابياً إخوانياً»، ولم يعد السراج رئيساً لهكومة غير شرعية»، بل كلاًهما وأخرون من قبائل الجنوب الليبي جرى استقباليهم والحديث معهم والاستماع إلى مطالبهم لدى المخابرات، في محاولة لتعزيز مسار الحلّ السياسي الذي بات الخيار الوحيد أمام القاهرة، بعدما كانت تعتقد بالحسم العسكري لأكثر من عامين دفع فيها الليبيون أثماناً باهظة من ثروتهم واستقرارهم.

ها قبل ودل

احذر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مساء امس، مرسوما بإجراء الانتخابات العامة على ثلاث مراحل، وبوجوب، سحرجه الانتخابات التشريعية في 5/22/2021، والرابسية في 7/31/2021. على ان تكون نتائج التشريعي، هي المرحلة الاولى في تشكيل المجلس الوطني، ثم يستكمل الأخير في 1/8/31 2021 وفق النظام الاساس لنهضة التحرير والتفاهات الوطنية... حينما احكن، جاء ذلك، كما اوردت وكالة وفا، الرسمية. في اعقاب استقبال عباس رئيس لجنة الانتخابات المركزية،، حان ناصر، في مقر الرئاسة في رام الله، وطالبه من اللجنة والجهزة كافة بدء حملة انتخابية ديموقراطية في جميع محافظات الوطن، بما فيها القدس،. (الأخبار)

تقرير

مواعيد كثيرة للانتخابات العراقية: لا مهرب من التأجيل

للاتفاق على موعد رسمي جديد من أجل إجراء الانتخابات، بدلاً من الموعد المحدد سابقاً من قِبَل الحكومة العراقية، مبيّنة أن «أقوى سياسية ترى أن من الضروري إفساح المجال أمام الأحزاب والتحالفات والمرشحين من أجل التحالف، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يساهم في زيادة نسبة التسجيل البايومرتي».

وعُدّ مجلس الوزراء بطاقة الناخب البايومترية طويلة الأمد أحد المستندات الرسمية المعتمدة في دوائر الدولة، مؤكداً في قراره الصادر، يوم الثلاثاء، أن على جميع الموظفين والمتعاقدن العاملين في مؤسسات الدولة تحديث بياناتهم البايومترية خلال 60 يوماً، والحصول على بطاقة الناخب البايومترية طويلة الأمد.

وقدّ هذا القرار اعتباراً من الأول من شباط/ فبراير المقبل، بهدف ضمان أكبر مشاركة في الانتخابات المقبلة، وهي خطوة أتبدها زعيم «التيّار الصدري»، مقدّتي الصدر، على لسان الناطق الإعلامي باسم مكتبه، حيدر الجابري، إذ طالب انتصاره بالإسراع في تحديث سجلاتهم «حتى لمَن كان منهم مقاطعاً للانتخابات، فضلاً عمّن أراد الخوض فيها». ولغت إلى وجود «أصوات تعلق لإلغاء أو تأجيل الانتخابات المبكرة، سواء من الأحزاب أو مثقري الشعب، لكننا نامل من الجميع التخلي بالحكمة والعمل معاً على إنجاح هذه الانتخابات»، محذراً من تأجيلها. ورت المصادر التي تحدّثت إلى «الأخبار» أن «الانتخابات المبكرة، التي طالب بها المتظاهرون في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، لن تجري حتى في أيلول/ سبتمبر من العام الجاري، بسبب وجود توجه سياسي مدعوم من الكتل الكبيرة والقوى السياسية إلى تأجيلها حتى كانون الأول/ ديسمبر 2021»، وهو موعد قالت المصادر إنه قد يؤجّل أيضاً إلى نيسان/ أبريل من العام المقبل. وبين اختلاط المواعيد وكثرتها، يرى مراقبون أن إرجاء الانتخابات وعدم إجرائها في موعدها قد يتسبّب في إشعال فتيل المظاهرات التي خفّت بان اجتماعات جديدة ستجرى خلال الأيام المقبلة بين مفوضية الانتخابات والرئاسات الثلاث والقوى السياسية

على استعداد كامل من الناحية الفنية لإجراء انتخابات حرّة ونزيهة وفق المعايير الدولية. في السادس من حزيران، لكنها تحدّثت، في الوقت عينه، عن إمكانية تغيير الموعد، لـ«إعطاء فرصة أكبر لتسجيل التحالفات والمرشحين وتسجيل الناخبين كافة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية»، على أن لا يتجاوز ذلك الشهر التاسع من العام الجاري. وأفادت المصادر بأن اجتماعات جديدة ستجرى خلال الأيام المقبلة بين مفوضية الانتخابات والرئاسات الثلاث والقوى السياسية



تأجيل الانتخابات يمكنه أن يعيد حالة الاحتقان إلى الشارع العراقي (أ ف ب)